الأمم المتحدة S/PV.4664

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٦٦٤**

الجمعة، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بالديبيسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد جيانغ جيانغ
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دو لا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	موريشيوس	السيدة نابول
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

02-73751 (A)
0273751

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد الهادي العنابي إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى إحاطة مقدمة من السيد الهادي العنابي، وأعطيه الكلمة.

أعطي الكلمة للسيد العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): كما يعلم أعضاء المجلس فإن السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام أطلع المجلس آخر مرة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. ويسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لتحديث المعلومات عن التطورات الأساسية منذ ذلك التاريخ.

ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر عاود المشاركون الأساسيون في مؤتمر بون عقد اجتماعهم هناك لاستعراض التقدم المحرز للآن ولإعادة تأكيد التزامهم بعملية السلام في أفغانستان. وقد طلب إليَّ السيد الإبراهيمي، الذي حضر الاجتماع، أن أعرب عن امتنانه لحكومة ألمانيا لتنظيمها ذلك المؤتمر الاحتفالي. وأحاط المشاركون تماما بالإنجازات الكثيرة التي تمَّت في السنة الماضية.

غير أنهم في نظرهم للمستقبل، حددوا عددا من التحديات الموضوعية. وهي تشمل أهمية بناء جيش وطني وشرطة وطنية تراعى فيهما الفعالية والتوازن العرقي؛ وضرورة تكثيف الجهود لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها؛ وضرورة إيجاد ثقافة احترام لحقوق الإنسان، والآليات الوطنية لرصد الانتهاكات والتحقيق فيها؛ وضرورة مواصلة الجهود لوضع إطار قانوني ومؤسسي يوصِّل إلى التنمية الوطنية؛ وضرورة أن يعزز المجتمع الدولي ملكية الأفغان لعملية التعمير والتنمية، وتأييد استخدام الميزانية أداة محورية لرسم السياسات؛ وضرورة تشاور الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي في رسم معالم وخطوط زمنية واضحة تكفل التنفيذ الكامل لاتفاق بون؛ وأهمية إعداد دستور جديد، والتحضير لإجراء انتخابات نزيهة تُجرى بحلول عام ٢٠٠٤.

وأخيرا، يسرني أن أبلغ المجلس أن أفغانستان والدول المجاورة لها اتفقت، كما ورد في اجتماع بون، على أن توقِّع في كابول في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر على اتفاق بشأن

علاقات حُسن الجوار، والتعاون المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهذه، بطبيعة الحال، إشارة مستحسنة جدا من جانب الدول المعنية إلى كفالة إسهام العلاقات بين أفغانستان وجيرانها في الاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي.

وكما يتضح من هذا الموجز، تبقى أمامنا تحديات كثيرة ولكن مع استمرار التزام المجتمع الدولي يصبح التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف ممكنا. ومن الأمثلة الواضحة على هذا، القرارات الهامة التي اتُخذت مؤخرا بشأن إنشاء جيش أفغاني وطني جديد. ووفقا للاتفاقات التي توصلت إليها شتى الفصائل المشاركة في لجنة الدفاع الوطنية في الشهر المنصرم فإن الرئيس قرضاي وقَّع مرسوما في ١ كانون الأول/ديسمبر ينشأ بموجبه جيش أفغاني وطني قوامه ٧٠ ٠٠٠ مقاتل من جميع الرتب وينتظر أن يكون موحدا خاضعا لمراقبة مدنية ويعيَّن رجاله على أساس الاستحقاق والتوازن العرقي. وترد العناصر الأساسية لهذا المرسوم في صحيفة وقائع أرى أنها وُزعت بالأمس على أعضاء مجلس الأمن، ولدينا بطبيعة الحال النص الكامل للمرسوم نتيحه لأعضاء المجلس الذين ربما لم يطلعوا عليه.

وأقول بعد هذا إن إنشاء جيش وطني فعَّال يتطلب الوحدة بين جميع النشطاء الدوليين. ومن الضروري أن يوفِّر المجتمع الدولي الدعم السياسي والمالي لإصلاح القطاع الأمني فهو حيوي لعملية السلام. ولهذا الغرض ستوجه رسالة قريبا من الممثل الخاص إلى البلدان المانحة المتوقعة تلتمس التبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي تديره الأمم المتحدة؟

ونظرا إلى عدم وجود قوة وطنية فاعلة يظل افتقاد الأمن في أنحاء البلد واحدا من الشواغل الرئيسية. ففي كابول حدثت خلال الفترة التي يشملها التقرير زيادة في عدد السرقات المسلحة وسرقات السيارات وحوادث القتل.

وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر أطلقت ستة صواريخ على المدينة؛ ولحُسن الحظ لم تقع إصابات، لكن هذه الأحداث زلزلت سكان المدينة.

وفي الشمال، ثمة التزام رسمي موقَّع من الجنرال دوستم والجنرال عطا بالكف عن العنف، وحقق إلى الآن نقصا في عدد حوادث قتال الفصائل. غير أن الغرب شهد مرة أخرى قتالا عنيفا بين القوات المنتمية إلى محافظ حيرات، اسماعيل خان، والقائد المحلي من البشتون، أمان الله خان. وأُبلغ عن إصابات كثيرة في الجانبين. وأفلح وفد من الحكومة في التفاوض على وقف لإطلاق النار في ٣ كانون الأول/ديسمبر، ولكن لا تزال الحالة هشة للغاية. ونشب القتال بين الجانبين عدة مرات في هذا العام، ولا تبشِّر المنافسة المُرة بين اسماعيل خان وأمان الله خان، بخير بالنسبة لإحلال سلام طويل الأمد في تلك المنطقة.

وفي قندهار برزت الصراعات القبلية التي كانت تتضاءل منذ سقوط الطالبان في العام الماضي، حين سعت قوات المحافظ غول أغا، من قبيلة براكزاي إلى نزع سلاح الشرطة الخاضعة لقيادة الجنرال أكرم من قبيلة ألوكوزاي. فقتل ثلاثة أشخاص وجرح عدة أشخاص آخرين. ويظل التزاع حول المسؤولية عن الأمن والقانون والنظام في المدينة بلا حل.

وفي إقليم أوروزغان الجنوبي اعتقلت وكالة المخابرات المحلية مؤخرا عدة قادة بارزين من الطالبان واهمتهم بالسعي إلى إحياء حركة الطالبان. وتجري السلطات المحلية تحقيقا في هذا الأمر. وتعرضت مقار الأمم المتحدة لأضرار رابع مرة هذا العام عندما أُلقيت قنبلتان يدويتان على مجمع مكاتب لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، في غارديز. ولحسن الطالع لم يُصَب أحد. ومع ذلك كان من الضروري سحب الموظفين

الدوليين وبعض الموظفين الوطنيين الذين لا يعيشون في المنطقة، إلى كابول. وهذا المكتب الواقع في منطقة حساسة ببشتون قد أُعيد افتتاحه في آخر رمضان.

وخلال الفترة التي يشملها التقرير أصدر الرئيس قرضاي مرسوما بفصل ٢٠ موظفا مدنيا، من بينهم أُناس في حكومة الإقليم، بسبب الفساد أو استغلال الوظيفة. ولئن رحَّب الجمهور بهذه الإشارة الهامة عن عزم الحكومة المركزية على تعزيز سلطتها وغرس الممارسات الطيبة في الخدمة المدنية، فقد ثبت أن تنفيذها الكامل صعب. ويبقى الفساد مشكلة هامة لا تتطلب الوقت والقيادة المخلصة قبل حلها فحسب بل وتتطلب التقدم الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، أيضا.

ويتوقف جزء كبير من استراتيجية الحكومة لتأكيد سلطتها، على قدرتها على زيادة عائداتها المحلية. كذلك يتناول مرسوم الرئيس بشأن الفساد ضرورة تحويل الدخل العام من الأقاليم إلى الخزانة الوطنية وإصلاح دواوين الجمارك. وإلى الآن كان نجاح الحكومة المركزية محدودا في كسب السيطرة على هذه الموارد الهامة.

ومؤخرا قدّم قائد قوات الائتلاف في أفغانستان إحاطة إعلامية للبعثة عن خطط لوزع أفرقة - يشار إليها بالأفرقة الإقليمية المشتركة - خارج كابل. وستتألف الأفرقة من ٥٠ إلى ٧٠ فردا، وستعمل مع الحكومة المركزية والحكومة المحلية والجهات الفاعلة الدولية للمساعدة في شتى جوانب عملية إعادة التعمير والانتعاش. وقد ذكر السيد الإبراهيمي أن البعثة ستتعاون بالتأكيد مع الأفرقة وتنسِّق معها. وهناك فهم لدى البعثة مؤداه أن عمل الأفرقة سيتم تعديله في ضوء التجارب على أساس التجربة على أرض الواقع، وبطبيعة الحال ستقدم البعثة أيضا تقريرا عن تعاونها مع الأفرقة فيما يتعلق بدورها في عملية إعادة التعمير والانتعاش.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق بون، لعل أعضاء المجلس يتذكرون أن الرئيس قرضاي قام بحل اللجنة القضائية بداعي شواغل مؤداها أن عضويتها لم تكن مستقلة على نحو كاف. وقد شكّلت لجنة قضائية جديدة بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وتتألف من تسعة أعضاء من بينهم امرأة. وبغية توسيع التمثيل، أضاف الرئيس مؤخرا عضوين: امرأة ثانية ورجل من أقلية عرقية. ومنذ بداية عملها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر شرعت اللجنة الجديدة في عملها الموضوعي، وهي الآن تعمل في الإعداد للاشتراك في مؤتمر عقد التبرعات بشأن قطاع القضاء، الذي تنظمه الحكومة الإيطالية في روما في ١٩ و٢٠ كانون الأول/ديسمبر الجاري.

وقد بدأت لجنة صياغة الدستور المؤلفة من تسعة أعضاء عملها رسميا برئاسة الملك السابق محمد ظاهر شاه بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعضاء اللجنة التي يرأسها السيد شاهراني نائب الرئيس هم في معظمهم من فقهاء القانون وينتمون إلى خلفيات عرقية وإقليمية متنوعة، ومن بينهم امرأتان. وقد انبثق عن اللجنة ثلاث لجان فرعية الأولى لتدوين الدستور والثانية لأبحاث الدستور والثالثة لصياغة الدستور.

واللجنة، لدى إعدادها الدستور الجديد، ستهتدي بدستور عام ١٩٦٤ ومبادئ الإسلام والمعايير الدولية والتقاليد القانونية الأفغانية. وتعتبر اللجنة أن اشتراك المجتمع الأفغاني هام للغاية من أجل نوعية مشروع الدستور وقبوله وكذلك من أجل تعزيز المصالحة الوطنية. والأمم المتحدة، من جانبها، تدعم عمل اللجنة، وذلك عن طريق تقديم المساعدة في إنشاء أمانتها.

وكما يعلم أعضاء المجلس، ينص اتفاق بون على إجراء الانتخابات بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وهناك عدد من المسائل الهيكلية التي يتعين تناولها من أجل النجاح في إنجاز هذه العملية المعقدة في الوقت المحدد. وبصفة خاصة لا توجد هناك مؤسسات انتخابية رسمية، ولا يوجد هناك قانون ينظم أنشطة الأحزاب السياسية. لذلك تعمل البعثة مع الحكومة على استكشاف إمكانية إنشاء لجنة انتخابية تحدد القواعد والإجراءات الأساسية للعملية الانتخابية. وقامت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة، بالالتقاء مع سائر المحاورين، للوقوف على وجهات نظرهم بشأن مختلف النهج الممكنة لإجراء الانتخابات وللتشديد على ضرورة البدء في الإعداد لها في أسرع وقت ممكن.

والهيئة الانتخابية الأفغانية، إذا ما أُنشئت، يتوقع منها أن تضطلع بمشاورات مع المنظمات السياسية فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها بشأن التسجيل للانتخابات ومواعيد إجراء الانتخابات وتنظيم الأفرقة الانتخابية في جميع أرجاء البلاد. وإذا ما أريد للانتخابات أن تعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ يجب إنشاء الهيئة الانتخابية الأفغانية بحلول أوائل العام القادم.

وما فتئت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان تطور باستمرار أساليبها وممارساتها في مشروع مشترك - يضم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - من أجل دعم اللجنة في عملها. وعقدت اللجنة حلقتي عمل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، الأولى حول حقوق الإنسان ووسائط الإعلام والثانية حول حقوق الإنسان في الدساتير. وبحثت بالتفصيل أساليب التعاون بين اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان والبعثة في التحقيقات حول حقوق الإنسان. وحاليا تتلقى اللجنة مساعدة في مجال بناء القدرات من البعثة ومن مفوضية حقوق الإنسان في مجال تجهيز الالتماسات والشكاوى.

واشتركت البعثة واللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في تفحص مظاهرات الطلبة الأخيرة في جامعة كابل. وكما يذكر الأعضاء، أدت هذه المظاهرات إلى مصادمات مع الشرطة قُتل فيها طالبان وجرح ١٥ طالبا على الأقل. والواقع أن الظروف المعيشية السيئة في الجامعة كانت هي السبب الواضح للسخط، مع أنه قيل أيضا إن المجموعات السياسية استغلت هذا السخط وفاقمت منه. ولا تزال التحقيقات جارية، لكن تشير التحليلات المبدئية إلى الإفراط في استخدام القوة من جانب الشرطة الأفغانية. وفي أعقاب هذا الحداث قام الرئيس قرضاي فورا بإنشاء لجنة تحقيق. والمجلس على بيِّنة أيضا من مسألة أخرى من مسائل حقوق الإنسان توالي البعثة متابعتها وهي مسألة المقابر الجماعية في دشتي - ليلي. وما فتئت البعثة تحقق في أنباء عن إساءات جسيمة مزعومة - بما في ذلك مضايقات وعمليات اعتقال تعسفية وتعذيب وإعدام خارج نطاق القانون - ضد الأفغان الذين يعتقد بأن لديهم معلومات عن الظروف المحيطة بموقع المقبرة الجماعية في دشتي - ليلي. ومؤخرا قابل فريق البعثة - بالتعاون مع اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان - الجنرال دوستم وزار مركز اعتقال استخباراتي في شيبرغان ونجح في الإفراج عن محتجزين كانا قد احتجزا دون تهمة، لأنهما كما يبدو كانا شاهدي عيان على الأحداث التي وقعت في دشتي - ليلي. ومؤخرا وصل خبير في الفحص الجنائي لتقييم الاحتياجات التقنية والمالية والأمنية اللازمة لإجراء فحص جنائي كامل.

والأنماط الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان المبلّغ عنها لا تزال هي التخويف والعنف من جانب القادة الإقليميين والمحليين ضد المدنيين والتخويف والعنف ضد المرأة واضطهاد الأقليات. وقامت البعثة بإثبات صحة عدد من

انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة. وفي الشمال، كما ذكرت توا، ما فتئت البعثة تحقق في عمليات تخويف مزعومة للشهود، وتتوسط لدى السلطات لضمان احترام حقوق الإنسان. كما قامت البعثة مؤخرا ببحث حالة التمييز ضد الغوجورس، وهم أقلية عرقية تتألف من ١٠٠ ٠٠٠ فرد وتعيش في ثلاث من المقاطعات الشمالية الشرقية هي تاخار وباغلان وبادكشان - وتتعرض هذه الأقلية للاضطهاد من جانب القادة المحليين. وللمساعدة في مواجهة هذه المشكلة قامت البعثة بالمساعدة في إنشاء لجنة محلية تشترك فيها الحكومة والجيش والجماعات المحلية لمعالجة هذه الانتهاكات واتخاذ إجراء تصحيحي بشأن الشكاوى.

وفي مقاطعة وارداك، قامت فرق البعثة بالتحقيق في الاعتداءات بالصواريخ التي وقعت مؤخرا على أربع مدارس للبنات بالقرب من كابل في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقبل هذه الاعتداءات أبلغ مدرسون أن بعض الطالبات تعرضن للتهديد في طريقهن إلى المدرسة، من جانب رجال مسلحين مجهولي الهوية. وجرى تداول نشرات تستنكر تعليم البنات. وتشير العناصر المبدئية في التحقيق الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى إمكانية تورط بعض المسؤولين المحليين في تلك الأحداث.

وما برحت دعامة الإغاثة والإنعاش والتعمير بالبعثة، كما بيَّن السيد الإبراهيمي في إحاطته الإعلامية الأخيرة للمجلس، تركِّز على مسألة الاستعداد لفصل الشتاء. وقد أنشأت وزارة إعادة التأهيل الريفي والتنمية فرقة عمل شتوية، تجمع بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الثنائية والمنظمات غير الحكومية. ويتمثل الهدف من فرقة العمل المذكورة في كفالة التنسيق الفعال لتقديم المساعدة إلى نحو ٢.٢ مليون أفغاني من أشد المعرضين للضرر. وهؤلاء السكان المعرّضون، الذين يعيشون بصفة رئيسية في الشمال والغرب، وفي المرتفعات الوسطى، يتلقون المعونة الغذائية الطارئة والمساعدة بشأن الإيواء خلال أشهر الشتاء الصعبة. وقد تم تكديس زهاء ٠٠٠ ٤٤ طن متري من الأغذية، تمثل نحو ٩٥ في المائة من احتياجات الشتاء، في أماكن معدّة مسبقاً في كافة أرجاء البلد. وسيجري توزيع نسبة الـ ٥ في المائة المتبقية على المناطق قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر. كما يجري القيام بالإصلاحات الطارئة لإبقاء نفق سالانغ مفتوحاً خلال فصل الشتاء. وهذا الأمر من الأهمية بمكان لكفالة بقاء الأجزاء الشمالية والجنوبية من أفغانستان متصلة بواسطة الطرق وإمكان إيصال المساعدات. وقد قدمت الجهات المانحة تبرعات سخية إلى الوكالات المعنية لضمان توافر الأموال اللازمة لمعظم الاحتياجات.

وبينما تجري هذه الأعمال التحضيرية، ندرك ضرورة الرصد المستمر لنطاق الاحتياجات الشتوية. ومما يصوّر على نحو مأساوي ضرورة التزام اليقظة الدائمة وفاة ١٠ أطفال بشكل مفاجئ في مخيم للمشردين داخلياً في سبين بولداك من جراء الهبوط الحاد المفاجئ في درجة الحرارة. وتضطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة الأفغانية في تلك الحالة على وجه التحديد بإرسال أغطية وملابس ومواقد إضافية ووقود إضافي إلى المخيمات الكائنة في سبين بولداك. وبوجه عام، تعكف الأمم المتحدة على استعراض استعداداتها لفصل الشتاء استجابة للتقارير الواردة من عدد من المقاطعات بأن حلول الشتاء يُحدث قدراً من الطلب على الدعم الشتوي فوق ما كان متوقعاً.

وحسبما تم الإبلاغ به في تشرين الأول/أكتوبر، فإن ميزانية الحكومة للتنمية الوطنية تشكِّل إطاراً هاماً لترتيب أولويات المساعدة الدولية المقدمة لأفغانستان. وبناء عليها، فقد اتفقت الحكومة وأسرة الأمم المتحدة على إجراء استعراضات للبرامج المشتركة لتحديد مؤشرات الأداء والأهداف التي يتعين تحقيقها للوفاء بالأولويات الوطنية. وقد اضطلعت لجنة مشتركة بين الوزارات، تشمل وزارات

المالية والتخطيط والتعمير، فضلاً عن الوزارات التنفيذية ذات الصلة والبعثة، باستعراض التقدم الذي أحرزته وكالات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ والأولويات الاستراتيجية لعام ٢٠٠٣. وتمثّل هذه الاجتماعات نموذجاً طيباً للكيفية التي يمكن بها أن تستحدث الأمم المتحدة والحكومة طرقاً ابتكارية من أجل كفالة التآزر بين الجهود التي تبذلانها.

وقد أدت عملية استعراض مماثلة إلى إنجاز برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية لأفغانستان للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى آذار/مارس ٢٠٠٤. ويعكس هذا التقدم اتفاق الحكومة الأفغانية في الرأي مع وكالات تقديم المساعدة التابعة للأمم المتحدة بشأن الدور الذي تضطلع به هذه الوكالات في الاستجابة للأولويات الوطنية على مدى الـ ١٥ شهراً المقبلة. ويتجاوز هذا البرنامج الأولويات الإنسانية إلى التصدي للأسباب الكامنة وراء الأزمة، وهي الفقر والديون والتدهور البيئي وانعدام الأمن، فضلاً عن أولويات الإنعاش والتعمير العاجلة. ومن أهداف البرنامج الرئيسية تعزيز قدرة الإدارة الانتقالية على توجيه عملية الإنعاش على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات. ويلتمس برنامج ٢٠٠٣ الحصول على مبلغ ٨١٥ مليون دولار، يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى آذار/مارس ٢٠٠٤، يخصص منه ٦٧,٥ مليون دولار لبرامج اللاجئين في باكستان وإيران وآسيا الوسطى. وسيُشرع فيه رسمياً لدى اجتماع فريق الدعم لأفغانستان المزمع عقده في أوسلو يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وقد واصلت حكومة أفغانستان تنفيذ عملية استبدال العملة البالغة الأهمية. وبالرغم من أن سرعة الإحلال كانت عالية بدرجة كبيرة، فما زالت نسبة تقدر بـ ٥٠ في المائة من العملة الورقية القديمة قيد التداول. و لم يتسن استكمال النقص في إمدادات الأفغاني الجديد في بعض المقاطعات بسبب صعوبات النقل والإمداد. وأفادت التقارير بأن تجار العملة في بعض المناطق قاموا باختزان العملة الجديدة أو رفضوا قبول فئات من العملة القديمة. وقد مددت الحكومة أجل الاستبدال إلى ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لتتيح ما يكفي من الوقت للجمهور لتحويل ما لديه من الأفغاني القديم.

وختاماً أود أن أنوِّه بأن التقدم الذي أبلغتكم به اليوم مشجع. ولا يزال يبرهن على قوة عملية بون. وفي الوقت ذاته فإن ما تم إنجازه، وأهم من ذلك ما ينتظر الإنجاز، يتوقف على استمرار التحسينات في الحالة الأمنية. ذلك أن توسيع نطاق سيطرة الحكومة المركزية، والقدرة على إيصال المساعدات الإنسانية والخاصة بالتعمير، وحماية حقوق الإنسان، أمور مرهونة بتوافر مناخ يسوده الأمن في أرجاء البلد. ولدى الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي الكثير مما هو أهل للاعتزاز به بعد عام من إبرام اتفاق بون. غير أننا كما يذكر الأمين العام والسيد الإبراهيمي بانتظام لم نبلغ النقطة التي يمكن عندها للمجتمع الدولي أن يستسلم لحالة من الرضا عن الذات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية البالغة الفائدة فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا البند عقب رفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.